المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

بلاغ بخصوص سحب المجموعة النيابية للعدالة والتنمية للتعديلات المتعلقة بالإعفاء من شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين

تابعت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بمسؤولية مختلف التفاعلات مع التعديلات التي اقترحتها المجموعة على مشروع قانون رقم 66.23 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، ولاسيما تلك المتعلقة بالإعفاء من شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين.

وبهذا الخصوص، تؤكد المجموعة على ما يلي :

أولا- تحرص المجموعة دائما، في تعاطيها مع مختلف النصوص التشريعية، على الاستماع إلى كافة الآراء والإنصات لجميع المكونات والهيئات والفئات المعنية بأي مشروع قانون، إيمانا منها بأهمية المقاربة التشاركية في تجويد التشريع وخدمة المصلحة العامة. وفي هذا الإطار، استمعت المجموعة واستقبلت عددا من الفئات المهنية والهيئات المعنية، كما توصلت بمذكرات ومقترحات متعددة تتعلق بمشروع قانون بتنظيم مهنة المحاماة.

ثانيا- تؤكد المجموعة أن هدفها لم يكن يوما خدمة فئة معينة، كما لم يكن قصدها بأي حال من الأحوال تمييع شروط الولوج إلى أي مهنة، وأن منطلقها الدائم والثابت هو البحث عن الصيغ التشريعية المتوازنة التي تحقق الإنصاف وتحفظ مكانة المهن وتراعي المصلحة العامة.

ثالثا- بالنظر لما سبق وبعد استجماع مختلف المعطيات، وبناء على اتصال الأخ الأمين العام للحزب، وما تلقيته شخصيا من تفاعلات من عدد من المعنيين والمهتمين بخصوص هذه التعديلات، ومراعاة لمصلحة المهنة، فقد تقرر سحب تعديلات المجموعة النيابية للعدالة والتنمية المتعلقة بالإعفاء من شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين. وفي هذا الصدد، بعثت رسميا هذا الصباح رسالة سحب هذه التعديلات إلى رئاسة مجلس النواب.

حرر بالرباط، في 14 ماي 2026

إمضاء :

عبد الله بووانو
رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس النواب
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

الهاتف : 77 95 67 0537 الفاكس : 92 97 67 0537 البريد الإلكتروني : groupepjddirection2021@gmail.com

· Annexes documentaires ·

Transcription arabe | Traduction française

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس النواب

المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

بلاغ بخصوص سحب المجموعة النيابية للعدالة والتنمية

للتعديلات المتعلقة بالاعفاء من شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين

تابعت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بمسوولية مختلف التفاعلات مع التعديلات التي اقترحتها

المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة، ولاسيما تلك المتعلقة66.23 المجموعة على مشروع قانون رقم

.بالاعفاء من شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين

:

وبهذا الخصوص، توكد المجموعة على ما يلي

تحرص المجموعة دايما، في تعاطيها مع مختلف النصوص التشريعية، على الاستماع الى كافة-اولا

الاراء والانصات لجميع المكونات والهييات والفيات المعنية باي مشروع قانون، ايمانا منها باهمية

المقاربة التشاركية في تجويد التشريع وخدمة المصلحة العامة. وفي هذا الاطار، استمعت المجموعة

واستقبلت عددا من الفيات المهنية والهييات المعنية، كما توصلت بمذكرات ومقترحات متعددة

.تتعلق بمشروع قانون بتنظيم مهنة المحاماة

توكد المجموعة ان هدفها لم يكن يوما خدمة فية معينة، كما لم يكن قصدها باي حال من-ثانيا

الاحوال تمييع شروط الولوج الى اي مهنة، وان منطلقها الدايم والثابت هو البحث عن الصيغ

.التشريعية المتوازنة التي تحقق الانصاف وتحفظ مكانة المهن وتراعي المصلحة العامة

بالنظر لما سبق وبعد استجماع مختلف المعطيات، وبناء على اتصال الاخ الامين العام-ثالثا

للحزب، وما تلقيته شخصيا من تفاعلات من عدد من المعنيين والمهتمين بخصوص هذه

التعديلات، ومراعاة لمصلحة المهنة، فقد تقرر سحب تعديلات المجموعة النيابية للعدالة

والتنمية المتعلقة بالاعفاء من شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة ومن التمرين. وفي هذا

.الصدد، بعثت رسميا هذا الصباح رسالة سحب هذه التعديلات الى رياسة مجلس النواب

2026 ماي14 حرر بالرباط، في

:

امضاء

عبد الله بووايو

رييس الموعة النيابية للعدالة والتنمية

بية.

البرلمـ- ة

المجموعة

النيابية للعدالة

والتنمية

مجلس النواب

ـان

:

الهاتف

:

الفاكس0537 67 95 77

:

البريد الالكتروني0537 67 97 92

groupepjddirection2021@gmail.com

- PJD du parlementaire Groupe - 2024 mai 14 du Communiqué — OCR Transcription Chambre des Représentants

Royaume du Maroc

Parlement

Chambre des Représentants

Groupe Parlementaire Justice et Développement

Communiqué

relatif

au

retrait

par

le

Groupe

Parlementaire

Justice

et

Développement

des

amendements relatifs à la dispense du certificat d'aptitude à l'exercice de la profession d'avocat et du stage.

Le Groupe Parlementaire Justice et Développement a suivi avec responsabilité les différentes interactions relatives aux amendements qu'il a proposés au projet de loi n° 66.23 relatif à l'organisation de la profession d'avocat, notamment ceux relatifs à la dispense du certificat d'aptitude à l'exercice de la profession d'avocat et du stage.

À cet égard, le Groupe confirme ce qui suit :

Premièrement - Le Groupe veille toujours, dans son approche des différents textes législatifs, à écouter tous les avis et à prendre en considération toutes les composantes, instances et catégories concernées par tout projet de loi, convaincu de l'importance de l'approche participative pour améliorer la législation et servir l'intérêt général. Dans ce cadre, le Groupe a écouté et reçu un certain nombre de catégories professionnelles et d'instances concernées, et a également reçu des mémorandums et des propositions multiples relatifs au projet de loi portant organisation de la profession d'avocat.

Deuxièmement - Le Groupe affirme que son objectif n'a jamais été de servir une catégorie spécifique, et qu'il n'a en aucun cas eu l'intention de banaliser les conditions d'accès à une profession quelconque, et que son point de départ constant et immuable est la recherche de formules législatives équilibrées qui réalisent l'équité, préservent le statut des professions et tiennent compte de l'intérêt général.

Troisièmement - Compte tenu de ce qui précède, après avoir rassemblé les différentes données, et sur la base du contact avec le Secrétaire Général du Parti, et des interactions que j'ai personnellement

reçues d'un certain nombre de personnes concernées et intéressées par ces amendements, et en tenant compte de l'intérêt de la profession, il a été décidé de retirer les amendements du Groupe Parlementaire Justice et Développement relatifs à la dispense du certificat d'aptitude à l'exercice de la profession d'avocat et du stage. À cet égard, j'ai officiellement envoyé ce matin une lettre de retrait de ces amendements à la Présidence de la Chambre des Représentants.

Fait à Rabat, le 14 mai 2026

Signature :

Abdallah Bouanou

Président du Groupe Parlementaire Justice et Développement

[Informations de contact : Numéro de téléphone, numéro de fax, adresse e-mail]